اهتمام العلماء بكتاب القاضي عياض بغية الرائد لما تضمَّنه حديث أم زرع من الفوائد، وكيفية الاستفادة منه وتوظيفه في خدمة القضايا المعاصرة

Scholars' interest in Al-Qāḍī 'Iyāḍ's book "Bughyah al-Ra'id Lima Tadammanahu Hadith Ummi Zar' min al-Fawa'id the Pioneer Endeavour for Benefits in Ummi Zar's Report", and How to Benefit from it and Employ it in the Service of Contemporary Issues

Minat Para Cendekiawan Dalam Buku Al-Qāḍī 'Iyāḍ "Bughyah al-Ra'id Lima Tadammanahu Hadis Ummi Zar 'min al-Fawa'id", dan Bagaimana Mendapat Manfaat Darinya dan Menggunakannya di Perkhidmatan Isu Kontemporari

محمد قيس الرياحي*، محمد أبو الليث الخيرآبادي**، وكمال وينز***

الملخّص

تميز شرح القاضي عياض لحديث أم زرع بتحقيقات نفيسة، وفوائد مهمة، وانفرادات لم يسبق إليها، مما يتطلب الكشف عن بعض خصائصه والاستفادة من مضامينه، وتنزيلها على الواقع المجتمعي المعاصر. ويهدف هذا البحث إلى بيان القيمة المنهجية المضافة التي سلكها القاضي عياض في شرحه "بغية الرائد لما تضمّن حديث أم زرع من الفوائد". وقد اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي من أجل إبراز الأسس المنهجية التي اعتمد عليها القاضي عياض في شرحه لحديث أم زرع، وإظهار اهتمام العلماء بشرح القاضي عياض، وكيفية الاستفادة منه في

* طالب دكتوراه في قسم دراسات القرآن والسنة، كلية عبد الحميد أبو سليمان لمعارف الوحي والعوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، البريد الإلكتروني: moulwi.kais@gmail.com

** أستاذ في قسم دراسات القرآن والسنة، كلية عبد الحميد أبو سليمان لمعارف الوحي والعوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، البريد الإلكتروني: mabullais@hotmail.com

*** زميل في مرحلة ما بعد الدكتوراه، المعهد العالمي للفكر والحضارة الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، البريد الإلكتروني: kamel.ouinez8@gmail.com

الجامعة الإسلامية العالمية الماليزية

مجلة الإسلام في آسيا
المجلد ١٩، العدد١، ٢٠٢٢
E-ISSN: 2289-8077
DOI: https://doi.org/10.31436/jia.v19i1.1074

قضايا واقعنا المعاصر. وتوصل البحث إلى أن هذا الشرح اشتمل بين طياته على قواعد وضوابط وأحكام، تساهم بمجموعها في إكساب الإنسان فهما لنفسه ولمحيطه البشري، وكذلك طرق اجتناب كل العوائق والعوارض التي من شأنها تعكر صفو الحياة في جميع مستوياتها.

الكلمات المفتاحية: القاضي عياض، حديث أم زرع، توظيف، القضايا المعاصرة.

Abstract

Al-Qāḍī ‘Iyāḍ’s explanation of the hadith of Ummi Zara’ is distinguished by valuable investigations, important benefits, and uniqueness. This paper seeks to reveal some of its characteristics and benefs through its contents, and to employ them to contemporary societal reality. The aim of this research is to demonstrate the methodological added-value that Al-Qāḍī ‘Iyāḍ took in his explanation “Bughyah al-Ra’id Lima Tadammanahu Hadith Ummi Zar’ min al-Fawa’id”. The researcher relied on the inductive approach and the analytical approach in order to highlight the methodological foundations on which Al-Qāḍī ‘Iyāḍ used in his explanation of the hadith of Ummi Zara’, to show the scholars’ interest in explaining Al-Qāḍī ‘Iyāḍ, and how to benefit from it in the issues of our contemporary reality. The research concluded that this explanation included among its folds rules, controls and provisions, which collectively contribute to giving a human an understanding of himself and his human surroundings, as well as ways to avoid all obstacles and symptoms that would disturb life at all levels.

Keywords: *Al-Qāḍī ‘Iyāḍ*, *Hadith of Ummi Zara’*, Employing, Contemporary Issues.

Abstrak

Penjelasan Al-Qāḍī ‘Iyāḍ tentang hadits Ummi Zara 'dibezakan oleh penyelidikan yang berharga, faedah penting, dan keunikan. Di mana memerlukan mengungkapkan beberapa ciri dan memanfaatkan isi kandungannya, dan menggunakannya untuk realiti masyarakat kontemporari. Tujuan penyelidikan ini adalah untuk menunjukkan nilai tambah metodologi yang diambil Al-Qāḍī ‘Iyāḍ dalam penjelasannya "Bughyah al-Ra'id Lima Tadammanahu Hadis Ummi Zar 'min al-Fawa'id". Pengkaji bergantung pada pendekatan induktif dan pendekatan analitik untuk menyoroti asas metodologi yang digunakan Al-Qāḍī ‘Iyāḍ dalam penjelasannya mengenai hadis Ummi Zara ', dan untuk menunjukkan minat para ulama untuk menjelaskan Al-Qāḍī ‘Iyāḍ, dan bagaimana memanfaatkannya dalam isu realiti kontemporari kita. Penyelidikan menyimpulkan bahawa penjelasan ini termasuk di antara peraturan, kawalan dan ketentuan lipatannya, yang secara kolektif menyumbang untuk memberi pemahaman kepada manusia tentang dirinya dan persekitarannya, serta cara-cara untuk menghindari semua halangan dan gejala yang akan mengganggu kehidupan di semua peringkat.

Kata kunci: Al-Qāḍī ʻIyāḍ, Hadis Ummi Zara', Pekerjaan, Isu Kontemporari.

مقدمة

يُعد القاضي عياض[1]، أحد أعلام العلماء الذين تزينت بأخبارهم ومواقفهم كتب التراجم، وقد قيل قديمًا، لولا عياض ما عرف المغرب، كما أن مؤلفاته أكبر دليل على علو كعبه وتبحره في فنون عديدة، وعلى وجه الخصوص كتابه بغية الرائد لما تضمن حديث أم زرع من الفوائد، حيث جمع فيه كل مناهج المدارس الحديثية مع زيادة استنباط واستخراج لمسائل فقهية وأصولية، ونكت بلاغية، ودرر من علم العربية، فكان بذلك من أوسع وأجمع الشروحات، وحاز بذلك قصب السبق على من سلفه، وعليه العمدة في النقل ممن جاء من خلفه.

وتكمن أهمية هذا الشرح في احتوائه على مسائل كثيرة مهمة في ميادين شتى، لا تزال الحاجة ماسة إليها حتى في الحياة اليومية الآن رغم قدم هذا المصنف، وبناءً عليه، توجهت رغبتنا لدراسة مدى اهتمام العلماء، سواء المتقدمين أو المتأخرين بهذا الشرح، وكيف نهلوا من معينه، وبيان ذلك بأمثلة عملية تطبيقية.

كما سنعرض في هذا البحث لكيفية توظيف هذا الشرح في خدمة بعض القضايا المعاصرة، في محاولة جدية للربط بين الموروث العلمي والثقافي لهذه الأمة، وللتدليل والبرهنة على عظمة هذا الدين، وقدرته اللامحدودة في التعامل مع القضايا الإنسانية، رغم اختلاف الأزمنة والأمكنة، وتباعد ما بينها.

---

[1] هو القاضي أبو الفضل، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون بن موسى بن عياض بن محمد بن عبد الله بن موسى بن عياض، اليحصبي، السبتي. ولد في النصف من شهر شعبان سنة ٤٧٦هـ، وتوفي سنة ٥٤٤هـ، صنف في فنون عديدة وترك أكثر من ثلاثين مصنفا، أشهر مصنفاته الشفا بتعريف حقوق المصطفى، ينظر ترجمته: محمد قيس الرياحي وآخرون، "القاضي عياض ومنهجه في دراسة الحديث الشريف: "كتاب بغية الرائد لما تضمَّنه حديث أم زرع من الفوائد" نموذجا "، **مجلة الحكمة الدولية للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية** ، ماليزيا، الإصدار الرابع، عدد رقم٤، ديسمبر ٢٠٢١م، ص٣٢١-٣٣٩.

المبحث الأول: مزايا الكتاب

لا شك، أن للكتاب مزايا، عديدة ومتعددة، مكنته من تبوّؤ الصدارة في بابه، وخاصة إذا علمنا ولع مؤلفه بالتتبع، والتدقيق، والتحقيق، والتوضيح. ومن خلال هذا المبحث، سيتم القيام بمحاولة لعرض مزاياه واستيعابها، وحصرها، باستفراغ الجهد في تتبع دقيق تفاصيلها، وسيكون ذكرها في شكل نقاط كالتالي:

١- المنهجية النقدية:

تعتبر منهجية القاضي النقدية، في هذا الشرح، من أفضل مزايا الكتاب، وبها نال الريادة، على سلفه، فمع فرادتها، اتسمت بالشمولية والتكامل، حيث، وخلافا للمتقدمين، الذين رأوا النص، مادّة دسمة في مجال الغريب، وصرفوا جهودهم في بيان مفرداته فقط، نجد القاضي، وبطريقة عملية، مبتكرة، يجمع مناهج مختلف المدارس الحديثية، ويسقط قواعدهم النظرية، على هذا الحديث بأسلوب عملي تطبيقي رائع، يتجلى في بسطه لأسانيد الحديث، ومناقشة طرقه المتشعبة، مع إلمامه بزيادات الرواة، واختلافاتهم في ألفاظ متنه، وكل ذلك في إطار نظرة نقدية، فاختار من الأسانيد أشهرها، وقدمها في العرض، ثم عرج على الضعيفة، وبين عللها، وانتقى منها ما يخدم شرحه للحديث، ويكون فيه زيادة فائدة للمتلقي، وانتهى بترجيح الجزء المرفوع منه.

وكذلك كان الشأن مع المفردة اللغوية، التي تتبع تركيبها البنائي، الصرفي، وبين وجوه إعرابها، الممكنة، ثم استخرج دلالاتها المختلفة، بل ولّد منها معاني فريدة، وقد ناقش كل ذلك بطريقة نقدية، حيث عرض أقوال أساطين الصناعة اللغوية والنحوية، وعارض بينها، وجعل القارئ، يعيش اللحظة، وينتقل إلى عالم افتراضي، هو عبارة عن حلقة نقاشية بين أرباب الصناعات العربية، وبعد تذليل ما تقدم من

الصعاب، ينتقل للمعنى ليقدمه بذوق خاص بعد أن جلى النقاب عن خفاياه وكشف اللثام عن دقائقه.

ثم، ومن تمام سلامة المنهجية، أخّر مبحث البلاغة إلى آخر الكتاب، تجنبا للتطويل والتكرار، وإعانة لفهم القارئ، لتصل إليه المعلومة نقية، صافية.

واستكمالا، لما سبق ذكره، سنكتفي بعرض نموذجين، يبيّنان منهجية النقد عند القاضي عياض، روما للاختصار، ودفعا للتطويل، كما سيأتي:

النموذج الأول: النقد الحديثي

لاشك، أن القاضي عياض أحد الأساطين في علم الحديث، وإذا عرفنا أن شرحه لحديث أم زرع، يعتبر من باكورات أعماله، أدركنا رسوخ قدمه في هذه الصناعة، وأن تصدُّره لأقرانه لم يكن من فراغ، ورغم أن الكتاب مشحون بالنقد الحديثي، إلا أنه سوف نختار نموذجًا واحدًا رومًا للاختصار، ولاشتماله على مُكوّن آخر لمنهج القاضي، وهو التكامل والشمول، والنموذج يتمثل في نقده لحديث قرأه في كتب بعض الأدباء، عن امرأة زوّجت إحدى عشرة ابنة لها في ليلة واحدة، ثم أمهلتهن سنة، وبعدها زارتهن، وسألتهن عن أزواجهن، فوافق من كلامهن كلام الأولى والثامنة والتاسعة من حديث أم زرع.

وقد استعمل القاضي في نقد هذا الخبر، آليات سمحت له بالتوفيق بين منهجي الرواية والدراية من جهة، والتكامل مع العربية من جهة أخرى.

فمن الأول قوله: "قرأت في كتب بعض الأدباء"[٢]، أي أنه لا سند معتبر لما رُوي، مع العلم أنه ذكر بعضًا من رواية أحمد بن عبيد بن ناصح عن الهيثم بن عدي، وقد ضعفها مستعملاً منهج النقد، فقد ذكر أن الإمام البخاري، ويحي بن معين، وأبا

---

[٢] القاضي عياض، **بغية الرائد لما تضمن حديث أم زرع من الفوائد**، (مخطوط المكتبة الوطنية، تونس، رقم: ١٤٠٩)، ص١٠.

حاتم الرازي، ضعفوا هذه الرواية نظرًا لضعف الهيثم عندهم، ومع هذا، استأنس بها ليستخرج منها حكمًا فقهيًّا، في جملة مسائل ذكرها في مفتتح شرحه للحديث.

ثم استخدم آلية أخرى في تكامل مع العربية، وهي ألفاظ النصّ التي قرّر تبعًا لرؤيته النقدية، أنها لا يمكن أن تكون من كلام من أوتي جوامع الكلم.

وزيادة في تمتين منهجه النقدي، يستنبط دليلاً مركبًا، ممّا سبق ذكره، وهو اتفاق رواة حديث أم زرع أنهن غير أخوات.

ويستخلص من كل ذلك، أنه حديث رُكّب على بعض حديث أم زرع، ولا يصح أن يكون هو، وحكم عليه بالوضع لأنه لا يصح سندًا، وعربية متنه متدنية مع اتفاق الرواة أنهن غير أخوات.

النموذج الثاني: النقد اللغوي

من أروع الأمثلة العملية، على براعة القاضي عياض، وموسوعية معرفته، وتمكنه من آليات النقد، ما ذكره في خضم شرحه لغريب كلام أم زرع، ووقوفه عند كلمة "أوطاب"[٣]، وبعد أن عيّن حقيقة أصل وضعها ومجازه، أفرد بقية الكلام بمبحث خاص، عنون له بـــ"تنبيه"[٤]، أورد في أوله مقولة لأبي سعيد النيسابوري، يذكر فيها أن جمع وطب على أوطاب منكر في العربية، لأن ما جاء من الكلام على وزن فعل لا يجمع على أفعال.

وقد انبرى القاضي يرد هذه الدعوى، بأسلوب نقدي مبهر، مبني على أسس علمية متينة، حيث رد الدعوى جملةً وتفصيلًا، بقوله: "لم يقل أبو سعيد شيئا"[٥]، ثم شرع في بيان ما ذهب إليه مُستعملًا آلية نقدية لغوية، مفادها أن الرواية اللغوية إذا

---

[٣] المصدر السابق، ص٥٦.

[٤] المصدر نفسه.

[٥] نفسه.

سمعت عن ثقة، أو تناقلها الرواة من الأعراب الفصحاء، أو ذكرت في جماهير اللغة وصحاح العربية، فإنها صحيحة، ولكن قد لا يطرد استعمالها، فحينئذٍ تدخل في خانة "النادر"[٦]، وهو وصف لا يخرجها عن دائرة العربية القحة، ولكن يبيّن أن استعمالها قليل في منطوق العرب.

وبناءً عليه، ذكر القاضي أن هذه اللفظة حكاها النبي صلى الله عليه وسلم، وهو من أوتي جوامع الكلم، أو حكتها عائشة رضي الله عنها بحضرته، ولم ينكرها، ثم روى هذا اللفظ جمعٌ غفير من الصحابة والتابعين من العرب، ولم يتعقبوه، مع تنزههم عن اللحن في اللغة.

ثم، ولتثبيت صحة اللفظ، ذكّر القارئ أنه محكي عن عرب عاربة، قولها حجة، فأثبت أن اللفظ سمع من ثقة، وتناقله الرواة الفصحاء، وأنه ذكر في جماهير اللغة وصحاح العربية، واستدل على ذلك، بقول الخليل[٧] وابن دريد[٨].

بعد ذلك، طرح مسألة السمع، حيث بيّن أن مقتضى القياس اللغوي، جمع فعل على أفعل في القلة، إلا إذا سمع من العرب غيره، فيُقبل ولا ينكّر على قائله، وغاية ما في الأمر أنه غير مطرد في الكلام، واستدل بكلام سيبويه[٩] والفراء[١٠].

---

[٦] المصدر السابق.

[٧] الخليل بن أحمد الفراهيدي، **العين**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٤ه/٢٠٠٢م)، ج٤، ص٣٨٠.

[٨] أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، **جمهرة اللغة**، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، (لبنان: دار العلم للملايين، ط١، ١٩٨٧م)، ج١، ص٣٦٢.

[٩] أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٣، ١٤٠٨ه/١٩٨٨م)، ج٣، ص٥٦٨.

[١٠] علي بن حمزة، **التنبيهات**، تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، (القاهرة: دار المعارف، ط٣، ١٩٨٦م)، ص٩٧.

واستكمالاً لنصرة مذهبه، استدل بالحديث الصحيح: "على أنقاب المدينة"[١١]، وبذلك يكون قد كامل بين منهج المحدثين واللغويين والصرفيين، في تقرير صحة اللفظ، ورجح مذهبه الذي يرى أن الحديث مصدر من مصادر الحجاج لتصحيح المفردة اللغوية.

٢- حسن الترتيب:

يعتبر حسن ترتيب أبحاث الكتاب من كمال فن التصنيف، والناس فيه متفاوتون، وقد أظهر القاضي براعة وريادة في ترتيب مباحث الكتاب، ووقت إيرادها، فهيأ المتلقي، بمقدمة مختصرة، بيَّن فيها غرض التصنيف، والمقصد منه، ثم ذكر الخطوط العريضة لعمله، وهو ما اصطلح على تسميته بالمنهجية، ثم خص كلام كل واحدة منهن بفصل مستقل، وبوَّبه على وفق ما رسمه من منهجية.

ومن حسن الترتيب، التبويبُ، وهو أسلوب يستعمل غالبًا للفصل بين المواضيع المختلفة، حتى يسلم القارئ من الخلط، ولكن القاضي أضاف له معنى آخر، وجعله وسيلة لتنبيه القارئ، ولفت نظره، خاصة عند إرادة ذكر فائدة مهمة، أو تحقيق دقيق، حيث يبوب لذلك بـــ"بيان"، أو"تنبيه"، وهو اصطلاح دأب القاضي على استعماله عند ذكر مهمات المسائل ودقيقها.

---

[١١] أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، **المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٢ه/١٩٩١م)، **باب**: صيانة المدينة من دخول الطاعون، والدجال إليها، ج٢، ص١٠٠٥، رقم الحديث: ١٣٧٩.

ومن هذا الباب كذلك، تأخير مبحث البلاغة إلى آخر الكتاب، رومًا لعدم تشويش ذهن القارئ، وتجنُّبًا للتكرار والإطالة، نظرًا لتداخل مسائل هذا الفن.

ولبيان حسن الترتيب، نعرض نموذجين، يتضح بهما الحال:

النموذج الأول: حسن ترتيب الروايات

ذكر القاضي أن طرقه في هذا الحديث كثيرة ومتشعبة، ولكنه إيثارًا للاختصار سيقتصر على ذكر بعضها، وهذا مربط الفرس، حيث إنه أعمل مبدأ حسن الترتيب، في انتقاء الروايات، ونبه على ذلك بأنه راعى في خياراته أمرين، صحة السند، وحسن السياق، والمقصود به الجمع بين أصح المتون سندًا، وأحسنها جمالاً، وأكثرها استيعابًا للجوانب الفنية واللغوية.

وبناءً عليه، ذكر في مستهل الكتاب سبع روايات عن كبار شيوخه، ثم أرفدهم بروايتين، أطلق عليهما لقب الغرابة، لما تضمناه من الزيادة والمخالفة للروايات المشهورة التي قدمها.

فنلاحظ أن القاضي رتّب سرد طرقه لهذا الحديث، بتقديم الأصح فالأصح، كما هو دأب أرباب صناعة الحديث، ثم ذكر رواياتٍ نصَّ على مخالفتها، ولكنه أوردها نظرًا لما تحتوي عليه من مادة للشرح والتأويل والمقارنة والنقد، ثم ذكر روايات غريبة ومنكرة، لمجرد بيان نكارتها والرد على أصحابها وتنبيه المتلقي.

النموذج الثاني: حسن ترتيب الأبواب

سلف ذكر أهمية التبويب، وأنه من كمال صناعة التأليف ومحسناتها، وقد أعرب القاضي عن ذوق رفيع في هذا المضمار؛ فإنه بعد ذكر طرقه المتشعبة والكثيرة لهذا الحديث، عقد بابًا سماه "التفسير"، أي هذا أوان الشروع في شرح الحديث، كما وعدت، ثم أتبعه مباشرة بباب سماه بـــ"السند"، وهو بابٌ عَمَلَ من خلاله على تحقيق الحديث، وبيان الجزء المرفوع منه.

بعد ذلك، عقد بابًا سماه "التعريف"، قام من خلاله بتحقيق نسب النسوة، ورجح أنهن يمنيات، ثم أعقبه، بباب "العربية"، بحث فيه مسألتين نحويتين، تتعلق أولاهما بنون جلسن أو اجتمعن، في حين تتعلق الثانية بباب العدد في قوله: أحد عشر امرأة أو نسوة.

بعد ذلك، عقد بابًا للفقه، ذكر فيه تسعة مسائل فقهية، استقاها من بداية الحديث، وما ورد من زيادات بعض الروايات في أوله.

ثم عقد باب "الغريب"، شرح فيه غريب الألفاظ التي وقعت في أول إحدى الروايات.

بعد ذلك شرع في شرح أقوال النسوة، كلٌّ على حدة، مراعيًا ما ألزم به نفسه، ووعد به سائله، خلال عرضه للخطوط العريضة لمنهج عمله في شرح هذا الحديث.

ومن خلال ما تقدم، تظهر قيمة حسن ترتيب الأبواب، حيث إن القارئ لا يتشتت ذهنه في هاته الحالة، ويستوعب كل المسائل والقضايا التي طرحها القاضي، أو ناقشها، أو حقّقها.

٣- التحقيق:

مما لا ريب فيه، أن القاضي يُصنَّف في خانة العلماء المحققين، وتصانيفُه المختلفة تدل على حذقه وفهمه واتصافه بالتحقيق العلمي المؤصل، ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن هذا التأليف يعتبر باكورة أعمال القاضي، وبالتالي نعلم أنه نهج لنفسه التحقيق العلمي منذ بداياته، فلا غرابة إذًا أن يكون تحقيق المسائل إحدى ميزات هذا التأليف.

وبنظرة سريعة، يلاحظ القارئ والباحث أن القاضي لم يكن مجرد ناقل أو جامع، بل من الوهلة الأولى، ومنذ عرضه لأسانيد الحديث، يتبيّن ذلك، حيث إنه بدأ بتحقيق تلك الأسانيد، وأبان عللها، ومرّ على زيادات رُواتها، فانتقى ما يصلح منها، وختم هذه المرحلة، بتحقيق المقدار المرفوع من الحديث.

ثم، وعند شرحه لكلامهن، لم يفوت الفرصة كلما سنحت، أن يمتعنا بتحقيقات وترجيحات يقول عنها بنفسه: "وهذه نكتة بالغة في هذا الفصل، فغلغل القول بها، لعلك لا تجدها بهذا البيان في غير هذه الأوراق"[١٢].

وقال في موضع آخر: "فاعلم وفقك الله، أني إذا بينت لك قولي، ورفعت مناره، رأيت ترجيحه وإيثاره"[١٣].

وزاد في موضع آخر: "فقد ظهر لي فيه معنى صحيح، إن شاء الله، في اللغة، بيّن في التأويل"[١٤].

وقد شملت هذه التحقيقات والترجيحات، فنونًا معرفية شتى، من اللغة والنحو، والفقه، والمصطلح، وحتى الأنساب والجغرافيا.

ولا يفوتنا لفت النظر إلى أن المقصود من التحقيق أمران، أحدهما: تثبت القاضي عند النقل، مع التحري والاستقصاء. وثانيهما: الاستدلال الدقيق والرائع فيما رجحه من المسائل.

وبناءً عليه، سنعرض من باب الذكر لا الحصر، نموذجين يظهر من خلالهما، تحقق القاضي مما ينقله ويذكره أو يرجحه ويذهب إليه، كما يلي:

---

[١٢] القاضي عياض، **بغية الرائد لما تضمن حديث أم زرع من الفوائد**، ص١٦.

[١٣] المصدر نفسه، ص١٩.

[١٤] نفسه، ص٣٤.

النموذج الأول: التحقيق في النقل

لا يكاد يخلو، فصل من فصول الكتاب، إلا وفيه نموذج واضح وصريح، على تحقق القاضي في نقوله، ومن ذلك تنصيصه على طريقة تلقِّيه عن شيوخه، سواء قراءة منه عليهم، أو سماعًا منهم وعليهم، أو ما كتبوا به إليه، أو أجازوه، وقد يزيد على ذلك، فيؤرخ لسماعه، كقوله: "حدثنا الفقيه الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله، إملاء من لفظه، سنة خمس وتسعين وأربعمائة"[١٥]، وهذا دليل الأمانة العلمية، ودقة النقل.

ولكن، محل الشاهد الذي تم اختياره، والمتمثل في دقة تحري النقل من المصادر، يبرز بشكل واضح في مستهل باب العربية، عندما تعرض القاضي لشرح "نون" اجتمعن أو جلسن، فحقق نقله بأن ذكر أربعة نقول، ولكن من مصادر مختلفة بالصيغ التالية:

١. في بعض روايات النسائي لهذا الحديث اجتمعن[١٦].

٢. في رواية الطبري من صحيح مسلم فيما حدثنا به عبد الله بن محمد الفقيه عنه "جلسن إحدى عشرة امرأة"[١٧]، وفي بعضها "نسوة"[١٨].

٣. في بعض روايات البخاري: "جلسن إحدى عشرة نسوة"، وهكذا وجدها في أصل الأصيلي أبي محمد، بخطه داخل الكتاب، وأصل كتابه على رواية أبي أحمد الجرجاني أحد شيخيه في الصحيح المذكور[١٩].

---

[١٥] القاضي عياض، **بغية الرائد لما تضمن حديث أم زرع من الفوائد**، ص٧.

[١٦] أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، **السنن الكبرى**، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١ه/١٩٩١م)، ج٨، ص٢٤٦.

[١٧] القاضي عياض، **إكمال المعلم بفوائد مسلم**، ج٧، ص٤٥٦.

[١٨] النسائي، **السنن الكبرى**، ج٨، ص٢٤٨.

[١٩] القاضي عياض، **بغية الرائد لما تضمن حديث أم زرع من الفوائد**، ص١٠. وكل من جاء بعد من الشراح نسب تخريج هذه الرواية للقاضي، لفقد الأصل.

٤. روى أبو عبيد القاسم بن سلام، هذا الحرف "اجتمعت" بالتاء[٢٠].

فيتبين من هذا كله، دقة النقل مع التحري والتثبت، وذلك أن القاضي قد يرجع إلى أكثر من نسخة للمصدر الواحد، ليتسنى له الاطلاع على اختلاف ألفاظ الروايات، مع التوثيق الدقيق، وهو ما يتجلى في النموذج الحالي.

النموذج الثاني: تحقيق المسائل

نظرًا لطبيعة الزاد المعرفي الشمولي الذي يتميز به القاضي، فلا غرابة أن يكون الكتاب مشحونًا بالتحقيقات في جميع المجالات العلمية، وقد اخترنا من بينها مثالاً يُظهر جانبًا معرفيًّا، قد يكون خفي على كثير من النقاد، وهو الافتتان النحوي عند القاضي، ولا غرابة حينئذٍ أن يترجم له القفطي في جملة النحاة في كتابه" إنباه الرواة على أنباه النحاة"[٢١].

وصورة المسألة تتمثل في تقرير القاضي، جواز أوجه الإعراب الثلاثة، أعني الرفع والنصب والخفض، في كلمتي سهل وسمين، في قول الأولى: "لا سهل فيرتقى ولا سمين فينتقى"[٢٢]، ثم يعود ليرجح وجه الرفع، ويرى أنه أليق وأولى بالإعراب.

ومعلوم أن الترجيح بين مستويي الطرفين، أمر يختص به المجتهدون المحققون، خاصّة إذا علمنا أن رئيس أرباب صناعة النحو سيبويه، يرى أن النصب أجود وأكثر استعمالاً.

وهنا، يتدخل القاضي ليتحفنا بتوجيه بياني، ينم عن صنعة وذوق رفيع، لم نعهده إلا عند أصحاب توجيه القراءات والاحتجاج لها، حيث بيّن علة ترجيحه

---

[٢٠] أبو عبيد القاسم بن سلاّم الهروي، **غريب الحديث**، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، (القاهرة: مطبعة الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، ط١، ١٤٠٤ه/١٩٨٤م)، ج٢، ص٢٨٦.

[٢١] جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (دار الفكر العربي، القاهرة، ط.١، ١٤٠٦ه/١٩٨٦م)، ج٢، ص٣٦٣.

[٢٢] القاضي عياض، **بغية الرائد لما تضمن حديث أم زرع من الفوائد**، ص١٨.

للرفع، بأنه باعتبار المعنى والغرض من الكلام، مخالفًا بذلك عامة النحاة المهتمين بتقويم الألفاظ ومواقعها من الكلام.

وبيان ما ذهب إليه القاضي، أن هذه المرأة في أول كلامها، شبهت بخل زوجها وقلة عرفه باللحم الغث، وشبهت شراسة خلقه وشموخ أنفه بالجبل الوعث، وهنا تم كلامها، وما سيأتي بعده، من قولها لاسهل ولا سمين، كلام مستأنف بغرض التفسير والتفصيل، وهو ما اعتبره القاضي أليقَ بنظم بالكلام، وأدعى لمراعاة قصدها وغرضها من التشبيه، مع ما فيه من تناسق بين أول كلامها وآخره، وبناءً عليه، رجَّح القاضي الرفع ورأى أنه الأنسب، ثم عزَّز مذهبه بأن المنفيات حيثما وقعت في القرآن الكريم، معطوفة على شيء واحد، جاز فيها الوجوه الثلاثة من الإعراب، بينما إذا وردت لصفات شيئين فأكثر، والحال أن كل شيء يختص بوصف خاص به، وقُصد نفي العيب، كلٌ على حدة، ابتدئ الكلام حينئذ مستأنفًا، وتعين حينها الرفع.

٤- توليد المسائل:

تبعًا لما مر بنا من كون القاضي يتصف بشمولية المعرفة، وأنه أسس لمنهج شمولي، فلا غرو أن نجده يولد المسائل، ويبثُّها من خلال شرحه، وقد صرَّح بذلك في خاتمة شرحه قائلا: "وتوليد كثير مما لم يتقدم به كلام بلغه علمي وانتهى إليه ذكري"[٢٣].

ولتوليد المسائل مستويان، سنعرض لكل منهما بنموذج يوضح صورة الحال، وهما:

---

[٢٣] القاضي عياض، **بغية الرائد لما تضمن حديث أم زرع من الفوائد**، ص٧٩.

النموذج الأول: توليد عام

والمقصود به، توليد مفاهيم ومسائل من المعنى العام للنص، وهو قريب مما يسميه المحدثون ترجمة الباب، فالإمام البخاري مثلاً ولّد من هذا الحديث مفهومًا عامًّا، وهو حسن المعاشرة مع الأهل[٢٤]، بينما ولّد الإمام الترمذي منه جواز السمر[٢٥]، أما الإمام مسلم فولّد منه فضل أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها[٢٦]، ورفيع منزلتها.

أما القاضي فقد ولّد منه تسعة أمور، منها ما يدخل تحت باب المفاهيم العامة، كحسن معاشرة الأهل والتحبب إليهم وتأنيسهم ومؤانستهم، ومنها ما ينسلك تحت أبواب أفعال المكلفين المختلفة، ومنها ما يندرج تحت آداب العلم سواء للعالم أو المتعلم، ومنها ما هو من باب الآداب العامة.

ومن الأمثلة الحية، مسألة، بسط المحدث والعالم، لما أجمل من علمه لمن حوله وبيانه عليهم من تلقاء نفسه، وقد ولّدها من قوله عليه الصلاة والسلام: «كنت لك كأبي زرع لأم زرع»، ثم أنشأ يحدث الحديث، كما هو ظاهر رواية حنبل بن إسحاق، ثم دلّل على ما ذهب إليه بقوله: "وقد ورد في غير ما حديث صحيح ابتداءه صلى الله عليه وسلم لأصحابه المسائل جملاً وتفصيلاً"[٢٧].

النموذج الثاني: توليد خاص

والمقصود به، توليد مسألة من مسألة، وهو كثير عند الفقهاء خاصة، وكون القاضي يعد من رؤسائهم، سيكون من منهجه توليد المسائل، وقد تجلى هذا الأمر

---

[٢٤] أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه**، (دمشق: دار ابن كثير، ط١، ١٤٢٣ه/٢٠٠٢م)، كتاب النكاح، باب: حسن المعاشرة مع الأهل، ص١٣٢١.

[٢٥] أبو عيسى محمد بن سورة الترمذي، **الشمائل المحمدية**، تعليق: عزت عبيد الدعاس، (بيروت: دار الحديث، ط٣، ١٤٠٨ه/١٩٨٨م)، ص١٢٠.

[٢٦] مسلم، **صحيح مسلم**، ج٤، ص١٨٩٦، رقم الحديث: ٢٤٤٨.

[٢٧] البخاري، **صحيح البخاري**، ص١٤١٢.

واضحًا عندما ولّد من الحديث مسألة التحدث بملح الأخبار وظرف الحكايات، ثم حدّ القاضي ذلك بأنه لتسلية النفس وجلاء القلب، ومنه ولّد مسألة المزاح، ومنه ولّد مسألة العدالة، وناقش تعريفها عند أهل العلم ومدى تأثيرها على الشهادة، وعلاقتها بالمروءة ومدى تأثير هذه الأخيرة على العدالة، وختم ذلك بقوله: إن لكل واحد مروءة ما، وأنها تختلف باختلاف الأوقات والأشخاص والأحوال، وهو مفوض للاجتهاد.

٥- البلاغة:

قبل الخوض في غمار هذه الميزة الفريدة للكتاب، لا بد من التنويه على مسألة مهمة جدًّا، وهي أن البحث سيحاول من خلال هذه النافذة، كشف النقاب عن وجه للقاضي بقي مخفيًّا، خلف أستار فنون وأفنان مختلفة من العلوم والمعارف، ولم ينتبه له إلا قلة قليلة من المحققين، ألا وهو القاضي عياض البلاغي.

وليس أدل على ذلك، من أن تخصيص قطعة أدبية بعينها بالنقد والتحليل، قليل جدًّا في تراثنا، ويكاد يكون القاضي أول من قام بذلك، ولهذا يعتبر شرحه الذي بين أيدينا أيقونةً فريدةً من نوعها في علم البلاغة ونقدها، حيث طوّع البلاغة وحولها إلى أداة أدبية ساحرة، قادرة على استخراج مكنون النص الجمالي، وإظهار روعة بيانه.

ويرى بعض الباحثين[٢٨]، أن الفصل الأخير من بغية الرائد، والذي صدّره القاضي بعنوان "بيان"، يعد من أروع فصول البلاغة التطبيقية في الكتب العربية، ومن

---

[٢٨] السيد أحمد صقر، **مقدمة تحقيق كتاب الالماع**، (تونس: المكتبة العتيقة، ط١، ١٣٨٩ه/١٩٧٠م)، ص٢٠؛ وعبد الله الطيب، **القاضي عياض الناقد**، (مجلة المناهل، العدد ١٩، السنة، ٧، ١٤٠١ه/١٩٨٠م)، ص١٩٩.

روائع باب النقد عموما، وأنه استحق تبعًا لذلك أن يذكر في مصادر البلاغة والنقد، كما أن مناقشته لبعض آراء من تقدمه تدل على مشاركته وتمكنه من هذا الفن.

وقبل الشروع في ذكر ميزات ومميزات هذا الفصل، يجدر بنا لفت النظر إلى أن علم البلاغة، كغيره من العلوم، مرّ بمراحل قبل أن يستقل بنفسه ويتفرد بحلول القرن السابع، وبالتالي فإن المعروف والمتداول اليوم من أبوابه وفصوله ومصطلحاته وتقسيماته، لم تكن كذلك على عهد القاضي عياض، ولهذا لا يُستغرب عدَّه الاستعارة من أرفع درجات البديع مثلاً، والحال أنها من مباحث علم البيان الآن، وكذلك عدّه المقابلة نوع من المطابقة، مع أنهما يمثلان بابين منفصلين في باب علم البديع.

وفي هذا السياق، تشير التحقيقات البلاغية المعاصرة إلى أن البديع كان عند المتقدمين عبارةً عن اسم جامع لسائر ضروب البلاغة، و لم يشذ القاضي عن السرب، فاعتبر البديع كذلك اسمًا جامعًا لأساليب حسن التأليف، من نظم وبيان وفصاحة ومحسنات.

ومع هذا، لم يخل بحث القاضي في أبواب البلاغة، من النقد والتحقيق والتصويب، كما هو دأبه في عموم تآليفه.

وسنعرض من خلال نماذج أهم ما تميز به بحث القاضي البلاغي، كالآتي:

النموذج الأول: حدود البلاغة

يرى القاضي أن الكلام البليغ، عبارة عن لفظ رائق، ومعنى فائق، ونظم متناسب، وتأليف متعاضد متناسق، وأن يكون مما ساقه الطبع وقذف به الخاطر، دون تكلف ولا مقاساة، ووُجد لفظه متابعًا لمعناه منقادًا له، موضوعًا عليه، غير مرغم فيه ولا منافر له.

وبناءً عليه، كره ما أحدثه المتأخرون من أقسام بلاغية، كتجنيس التركيب، الذي وصفه بأنه نوع متكلف من غير حدود البلاغة، ولكن قد يستحسن منه أشياء

في القليل النادر، وكذلك تجنيس التصحيف، فإنه يرى أنه لا يدخل في شيء من حدود الكلام ولا صناعته، ناهيك عن البلاغة المستجادة أو المتكلفة أصلاً.

وعليه، فإن حدّ البلاغة عند القاضي، عبارة عن حسن النظم، وفسّره بأنه المؤالفة بين الألفاظ والمناسبة بينها، بحيث لا تنبو لفظة عن لفظة في رنة صوتها، ولا في ملائمة معناها لما سبق ولما يلحق، وبذلك يكون قد تميز عن الجرجاني، صاحب نظرية النظم، الذي ربط النظم بالمعنى وجعله أدخل في النحو، بينما ربطه القاضي بحسن الإيقاع، وجعل الزينة اللفظية خادمة للمعنى وذلك بقوله: "وازنت ألفاظها"[٢٩]، حيث أشار إلى رنة الوزن وموسيقاه؛ إذ أن الموازنة في جوهرها تركيب إيقاعي صوتي.

وبالجملة، يمكن القول: إن حدود البلاغة عند القاضي، تنحصر في حسن النظم، المتوقف على حسن الإيقاع، وأن الترتيب النحوي، وائتلاف المعاني الظاهرة في دلالات الألفاظ، والباطنة في التقديم والتأخير، جزء من حسن النظم ومتضمنة فيه.

النموذج الثاني: المصطلحات والتعاريف

حرص القاضي على ذكر تعاريف الأبواب التي تعرض لها، مع التنبيه على أسمائها المختلفة المصطلح عليها عند أرباب هذه الصناعة، وقد علَّل ذلك بأنه يريد إزالة اللبس الذي قد يطرأ على المبتدئين خاصة، من تسمية بعضهم شيئًا بغير ما يسميه به الآخر، فيعتقدون أنها أبواب مختلفة، فقام القاضي بحصر تعريفها، وذكر أسمائها المختلفة، وكمثال على ذلك، باب الترصيع، حيث حصر القاضي تعريفه بقوله: "هو أن يتضمن الفقر أو بيت الشعر مقاطع أخر بقوافي متماثلة، غير فقر السجع وقوافي

---

[٢٩] القاضي عياض، **بغية الرائد لما تضمن حديث أم زرع من الفوائد**، ص٦٩.

الشعر اللازمة، يتوشح بها القول، ويتفصل بها نظم اللفظ"[٣٠]. وأسلفه بذكر أسمائه المختلفة، فقال: "الترصيع وقد يسمى بالموازنة وبالتسميط، وبالتضفير، وبالتسجيع"[٣١].

ومن خلال هذه المباحث، راجع بعضًا من المتقدمين فيما ذهبوا إليه، كما فعل مع قدامة بن جعفر في عدة مواضع، منها مراجعته في تسمية الجناس الحقيقي بالإطباق، فذكر أن هذا خلاف الإجماع، وأن الأخفش[٣٢] والآمدي[٣٣] يخالفانه، ويُروى عنهما كذلك مخالفة الخليل والأصمعي لما ذهب إليه قدامة بن جعفر[٣٤].

النموذج الثالث: تقعيد التداخل

نبّه القاضي المتلقي، لمسألة مهمة ومشوشة للذهن، ألا وهي تداخل أبواب البلاغة فيما بينها، بقوله: "وإدخال بعضهم الآية أو البيت في غير الباب الذي يدخله الثاني"[٣٥].

فأحيانًا تتداخل صور الوحي والإشارة مع الإرداف والتتبيع، وأحيانًا مع الكناية، وأخرى مع الاستعارة، كما يمكن أن تتداخل فيما بينها جميعًا في نفس الوقت، وضرب مثلاً لذلك قوله تعالى: ﴿**كانا يأكلان الطعام**﴾ [المائدة: ٧٥]، فإن هذه الصورة تدخل في باب الوحي والإشارة، وفي باب الكناية والتعريض، وفي باب الإرداف والتتبيع.

---

[٣٠] المصدر السابق، ص٦٦.

[٣١] نفسه.

[٣٢] أبو علي محمد بن الحسن بن مظفر الحاتمي، **حلية المحاضرة في صناعة الشعر**، تحقيق: جعفر الكتاني، (العراق: دار الرشيد للنشر، ١٩٧٩م)، ج١، ص١٤٢.

[٣٣] أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي، **الموازنة بين شعر ابي تمام والبحتري**، تحقيق: السيد أحمد صقر، (دار المعارف، ط٤، ١٩٩٤م)، ج١، ص٢٩١/٢٩٢.

[٣٤] أبو عبد الله محمد بن سنان الخفاجي، **سر الفصاحة**، تحقيق: علي فوده، (مكتبة الخانجي، ط١، ١٣٥٠ه/١٩٣٢م)، ص١٨٩.

[٣٥] القاضي عياض، **بغية الرائد لما تضمن حديث أم زرع من الفوائد**، ص٧٣.

ولتوضيح المسألة عيّن قاعدتين، تعللان هذا التداخل:

١. القاعدة الأولى: إذا اتحد وجه وغرض بلاغة الأبواب، فإنها تتداخل فيما بينها، ومثاله الأبواب آنفة الذكر، فقد اشتركت في غرضها البلاغي، وهو المبالغة في الوصف والإيجاز، ولذلك قد تتداخل معها الإستعارة أحيانًا بناءً على هذا الأساس.

ومنه قول أم زرع: "غيظ جارتها"، فإنه يدخل في باب الإرداف، وقال القاضي: "وإن شئت من باب الوحي والإشارة"[٣٦].

٢. القاعدة الثانية: قد يغلب لقب بلاغي ويشتهر، وذلك بظهور أوصافه في أحد الأبواب أكثر من ظهوره في باب آخر فينسب إليه، بينما يرى آخر أن الأوصاف تناسب بابًا مغايرًا للأول في باب البلاغة.

ومن الأمثلة التي استخرجها القاضي من الحديث، قول الثامنة: "وأغلبه والناس يغلب"، فذكر أن فيه نوع من أنواع البلاغة، يسمى صحة المقابلة، والظاهر أنه يراه فرعًا يختص بالمقابلة من جهة المعنى، حيث يقول: "فقابلت غلبتها إياه بغلبة الناس، وهي مطابقة من جهة المعنى"[٣٧].

ونفس هذا القول، يحتوي على نوع آخر من البلاغة يسمى التتميم، حيث تممت بقولها: "والناس يغلب" قصدها، وأبانت معنى كان مجهولاً، وهو أن غلبها إياه من حسن عشرته وكرم سجاياه[٣٨]، لا أنه ضعيف أو جبان.

---

[٣٦] القاضي عياض، **بغية الرائد لما تضمن حديث أم زرع من الفوائد**، ص٩٠.

[٣٧] المصدر نفسه، ص٨٦.

[٣٨] نفسه.

النموذج الرابع: التوضيح

لقد استغلَّ القاضي هذه المساحة، ليوضح بعض المسائل الشائكة في علم البلاغة، وليصحح بعض المفاهيم، ويحقق بعض المسائل كما هي عادته، وسنذكر أمثلة على ذلك، تُبرز قيمة القاضي كناقد بلاغي، ومدى فاعلية مشاركاته العلمية والأدبية:

١- في معرض حديثه عن التزام ما لا يلزم في السجع، وبعد ذكره لعديد الأمثلة من الآيات القرآنية، تطرق لمسألة غاية في الخطورة فقال: "والقرآن منزه عن أن يقال أنه مسجع أو على أسلوب من أساليب كلام العرب، ولكن ألفاظه غريبة وبلاغته جامعة لمحاسن البلاغة، معجزة بانفرادها على الصحيح من أقوال أهل الحق"[٣٩].

ويمكن القول أن هذا رد صريح من القاضي على الجرجاني صاحب نظرية النظم، في قوله: إن القرآن معجز بنظمه، لا بلفظه[٤٠].

٢- وضّح الخلاف القائم بين أرباب صناعة البلاغة من جهة، وأبو جعفر بن قدامة من جهة ثانية، حول بعض المصطلحات في ثلاثة مواضع كالتالي:

أ- في باب الجناس، يسمي جمهور البلاغيين نحو مجانسة جمل لجبل بالمجانسة تغليبًا للأكثر، بينما يسميها قدامة "مضارعة"[٤١].

ب- في باب الجناس الحقيقي، والذي له صور ثلاث، يطلق الجمهور على الصورة الثالثة وهي ورود لفظتان على صيغة واحدة ولكنها مختلفة المعاني،

---

[٣٩] القاضي عياض، **بغية الرائد لما تضمن حديث أم زرع من الفوائد**، ص٨٤.

[٤٠] عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الاعجاز**، تحقيق: محمود محمد شاكر، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٥، ٢٠٠٤م)، ص٣٩١.

[٤١] ابن سنان الخفاجي، **سر الفصاحة**، ص١٨٧.

بالجناس الحقيقي، بينما يسميه قدامة "إطباق"[٤٢]، وأما أبو الفتح البستي فيسميه "المتشابه"[٤٣].

ج- في باب المطابقة، يخالف قدامة، الجمهور، ويسميه "المتكافئ"[٤٤].

٣- عقد القاضي، في آخر الفصل، محاكمة بين الحاتمي والخفاجي، حول مسألة باب الترديد، حيث يقول به الحاتمي وغيره[٤٥] خلافًا للخفاجي[٤٦]، الذي لا يصنفه في شيء من أبواب البلاغة، ويراه كسائر الكلام.

وقد ذكر القاضي تعريف الترديد، ورأى أنه متى ما كان الكلام يحتاجه والمعنى لا يتم إلا به، فهو معدود في أبواب البلاغة، لأنه يضفي على الكلام حُسنًا ورونقًا، لما فيه من مجانسة بين اللفظ والمعنى، وبالتالي فهو يوافق الحاتمي ومن معه فيما ذهبوا إليه.

أما إذا كان في جملة أو جملتين، فإنه غير مستحسن، بل هو قبيح، واستثنى منه ما كان على وجه التعظيم، أو التأكيد، أو البيان، أو تلذذ المتكلم بتكرار ذلك، وحال أم زرع لا يخرج عن هذه الأسباب كما لا يخفى، ولتأكيد هاته المستثنيات، ذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكرر كثيرًا من كلامه[٤٧].

---

[٤٢] أبو الفرج قدامة بن جعفر، **نقد الشعر**، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، (بيروت: دار الكتب العلمية)، ص١٦٢.

[٤٣] أبو منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي، **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر**، تحقيق: مفيد محمد قميحة، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣ه/١٩٨٣م)، ج٤، ص٣٤٥.

[٤٤] قدامة بن جعفر، **نقد الشعر**، ص١٤٧.

[٤٥] أبو علي محمد بن الحسن بن مظفر الحاتمي، **حلية المحاضرة في صناعة الشعر**، تحقيق: جعفر الكتاني، (العراق: دار الرشيد للنشر، ١٩٧٩م)، ج١، ص١٥٤.

[٤٦] ابن سنان الخفاجي، **سر الفصاحة**، ص٢٦٩.

[٤٧] الترمذي، **الشمائل المحمدية**، ص١٠٥.

وبهذا، يكون القاضي، قد حكم في المسألة، ورجح ما ذهب إليه الحاتمي ومن معه.

النموذج الخامس: التطبيق العملي

حرص القاضي، في هذا المبحث على توضيح الجانب النظري وتطبيقه عمليًّا، لتتم الفائدة للمتلقي، ويعتقد هنا أن أهمّ ما يميز هذا المبحث، التطبيقات والأمثلة التي أوردها القاضي من القرآن وأشعار العرب، إضافة إلى الأمثلة الحية التي استقاها من نص حديث أم زرع، وأنزلها على وفق القواعد والتعريفات النظرية، فقرّب فهمها للقارئ والمتلقي وفتح بابًا للمستزيد.

وفي ختام ما سبق، نودُّ أن نتطرق إلى مسألة بلاغية، يُرى أن القاضي جانب فيها الصواب، وهي عدُّه قول أم زرع: "يلعبان من تحت خصرها برمانتين" من باب التشبيه بغير أداة، والظاهر أن هذا القول يدخل في باب الاستعارة، بناء على ما قاله وحدَّده القاضي، في بيان الفرق بين الاستعارة والتشبيه، حيث إن الاستعارة منقولة عن موضوعها مستعملة استعمال غيرها، بينما التشبيه باق على حاله، ممثل به فقط[٤٨].

والحقيقة، أن الخلط كان شائعًا بين الاستعارة والتشبيه، خاصة بين نقاد حقبة القاضي عياض، وكما سلف ذكره، فالمرحلة كانت من المراحل المبكرة في تطور علم البلاغة.

المبحث الثاني: اهتمام العلماء بشرح القاضي عياض

لقد شهد القاصي والداني، ببراعة القاضي عياض، وعلو كعبه، ودقة مشاركاته، في جل العلوم العقلية والنقلية، فكان لزامًا والحال هذه، أن تجد مؤلفاته اهتمامًا من العلماء، وتترك فيمن بعده أثرًا، نظرًا لقيمتها العلمية وشهرتها وذياع

[٤٨] القاضي عياض، **بغية الرائد لما تضمن حديث أم زرع من الفوائد**، ص٦٨.

صيتها في الآفاق، وشيوعها بين أهل العلم، حيث لا تكاد تخلو مصنفات من جاء بعده من الاستشهاد بأقواله، سواء في التفسير، وله فيه جهود تذكر فتشكر، أو في الفقه المالكي وله فيه اليد الطولى، أو في علوم الحديث دراية ورواية، وبالتالي فإن أثره فيمن بعده ظاهر بيّن لكل منصف.

ومن هذا المنظور، حاز شرحه على حديث أم زرع نصيبًا وافرًا من اهتمام العلماء، فانكبوا عليه ينهلون من معينه بشتى الطرق، فأكثروا من الاستشهاد بما جاء فيه تدليلاً وترجيحًا، وليس أدل على ذلك من قول ابن حجر: "وأخذ منه غالب الشراح بعده"[٤٩]، وقد أكثر شراح البخاري ومسلم النقل عن القاضي من كتاب البغية، كابن حجر في فتح الباري[٥٠]، والعيني في عمدة القاري[٥١]، والقسطلاني في إرشاد الساري[٥٢]، وابن الملقن الشافعي في التوضيح لشرح الجامع الصحيح[٥٣]، وشمس الدين الكرماني في الكواكب الدراري، ولكن هذا الأخير اكتفى بنقل أقواله دون التصريح باسمه أو الإشارة إليه[٥٤].

---

[٤٩] ابن حجر، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، ج٩، ص١٦٤.

[٥٠] المصدر نفسه، ج٩، ص١٦٣/١٨٧.

[٥١] بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العيني، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، ضبطه: عبد الله محمود محمد عمر، (لبنان: دار الكتب العلمية، ط.١، ١٤٢١ه/٢٠٠١م)، ج٢٠، ص١٦٨/١٧٩.

[٥٢] شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني، **إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري**، (مصر: مطبعة بولاق، ط٦، ١٣٠٥ه)، ج٨، ص٧٩/٩١.

[٥٣] أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري المعروف بابن الملقن، **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**، تحقيق: دار الفلاح، (إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط١، ١٤٢٩ه/٢٠٠٨م)، ج٢٤، ص٥٥٨/٦٠٨.

[٥٤] محمد بن يوسف الكرماني، **الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري**، تحقيق: محمد محمد عبد اللطيف، (لبنان: دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٤٠١ه/١٩٨١م)، ج١٩، ص١٣٨.

وكذلك النووي في شرحه على مسلم[٥٥]، وأبو العباس القرطبي في المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم[٥٦]، ومحمد تقي العثماني في تكملة فتح الملهم[٥٧]، وموسى شاهين لاشين في فتح المنعم[٥٨]، كما لا ننسى تلميذ القاضي، ابن قرقول في مطالع الأنوار على صحيح الآثار[٥٩].

ومن الذين استشهدوا بمسائل بغية الرائد، فقهاء المالكية، وعلى رأسهم الحطاب في شرحه على مختصر خليل، الموسوم بمواهب الجليل[٦٠]، وكذلك الشنقيطي في لوامع الدرر في هتك أستار المختصر[٦١].

وكذا حذاق صناعة البلاغة المتأخرين، اللذين عدُّوا شرحه من المصادر البلاغية، كما صرح بذلك ابن أبي الأصبع في تحرير التحبير[٦٢]، وصفي الدين الحلّي في

---

[٥٥] محي الدين يحي بن شرف النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، (المطبعة المصرية بالازهر، ط.١، ١٣٤٧ه/١٩٢٩م)، ج١٥، ص٢١٢/٢٢٢.

[٥٦] أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي، **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**، تحقيق: محي الدين ديب مستو، يوسف علي بديوي، (دمشق: دار ابن كثير، ط١، ١٤١٧ه/١٩٩٦م)، ج٦، ص٣٣٣/٣٥٠.

[٥٧] محمد تقي العثماني، **تكملة فتح الملهم بشرح صحيح الإمام مسلم**، مراجعة وتدقيق: محمود شاكر، (لبنان: دار احياء التراث العربي، ط.١، ١٤٢٦ه/٢٠٠٦م)، ج٥، ص١٢٤/١٣٦.

[٥٨] موسى شاهين لاشين، **فتح المنعم شرح صحيح مسلم**، (دار الشروق، ط١، ١٤٢٣ه/٢٠٠٢م)، ج٩، ص٣٩٢/٤١٠

[٥٩] أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف الوهراني المعروف بابن قرقول، **مطالع الانوار على صحاح الآثار**، تحقيق: دار الفلاح، (قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط١، ١٤٣٣ه/٢٠١٢م)، ج٥، ص٣٣.

[٦٠] أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المعروف بالحطاب الرعيني، **مواهب الجليل لشرح مختصر خليل**، تحقيق: زكريا عميرات، (لبنان: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٦ه/١٩٩٥م)، ج٥، ص٢٥٧.

[٦١] محمد بن محمد سالم المجلسي الشنقيطي، **لوامع الدرر في هتك أستار المختصر**، تحقيق: دار الرضوان، (موريتانيا: دار الرضوان، ط١، ١٤٣٦ه/٢٠١٥م)، ج٦، ص٦١٥.

[٦٢] عبد العظيم بن عبد الواحد بن ظافر بن أبي الأصبع، **تحرير التحبير**، تحقيق: حفني محمد شرف، (الجمهورية العربية المتحدة: لجنة إحياء التراث الإسلامي، الكتاب الثاني)، ص٩٠.

نهاية شرح الكافية البديعية[٦٣]، بينما اكتفى الشريف البستي، في رفع الحجب المستورة عن محاسن المقصورة، بالنقل عن القاضي دون التصريح باسمه أو الاشارة إليه، مكتفيا بقوله: "وقال بعضهم"[٦٤].

أما المعاصرون، فكان لهم أيضًا اهتمام بشرح القاضي، فهذا العلامة ابن عاشور، يخصه بالتعليق والتحقيق[٦٥]، مع كثرة ما استشهد بحديث أم زرع في تفسيره، خاصة في تقرير المسائل النحوية والبلاغية، ولكن دون نسبة للقاضي، وأظن أنه اكتفى بالتعليق والتحقيق الآنف الذكر، وهذا حنيف القاسمي في دراسته وتحقيقه لإيجاز البيان عن معاني القرآن للنيسابوري[٦٦]، يستشهد بشرح القاضي لترجيح ما ذهب إليه.

ومن الأدباء المعاصرين، عبد الله الطيب، في كتابه، المرشد إلى فهم أشعار العرب[٦٧]، حيث استشهد بكلام القاضي من بغية الرائد.

كذلك، لا يمكن إغفال ما يقوم به عدد من الباحثين المعاصرين، من جهود لإحياء تراث القاضي عياض، فقد كتبت رسائل ماجستير ودكتوراه، حول القاضي ومؤلفاته، ومن ضمنها، شرحه لحديث أم زرع، الذي أفرد وخص بعديد البحوث والمقالات والدراسات والرسائل العلمية، ومن خلالها تم تسليط الضوء على جزئيات

---

[٦٣] صفي الدين الحلّي، **الكافية البديعية**، تحقيق: نسيب نشاوي، (دار صادر، ط٢، ١٤١٢ه/١٩٩٢م)، ص٣٤٤.

[٦٤] أبو القاسم محمد الشريف البستي، **رفع الحجب المستورة عن محاسن المقصورة**، تحقيق: محمد الحجوي، (مطبعة فضالة، ١٤١٨ه/١٩٩٧م)، ج١، ص١٧٢.

[٦٥] بلقاسم الغالي، **شيخ الجامع الاعظم محمد الطاهر ابن عاشور**، (لبنان: دار ابن حزم، ط١، ١٤١٧ه/١٩٩٦م)، ص٦٩.

[٦٦] محمود بن ابي الحسن النيسابوري، **إيجاز البيان عن معاني القرآن**، دراسة وتحقيق: حنيف بن حسن القاسمي، (لبنان: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٥م)، ج١، ص٧١ و٣٧٣.

[٦٧] عبد الله الطيب، **المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتها**، (الكويت: دار الآثار الإسلامية، ط٢، ١٤٠٩ه/١٩٨٩م)، ج٣، ص٤٧٦.

مختلفة من شرحه، وهو ما أسهم في لفت نظر المهتمين إلى قيمة هذا الشرح، على كل المستويات الفنية والأدبية والعلمية عمومًا، جراء ما يقومون به من تحليل ونقد وتوجيه.

هذه بعض المصادر التي نقلت عن القاضي أقواله في بغية الرائد، واستشهدت بآرائه، ولكن ما يجب التنبه له، أن التأثر والاهتمام لا يتمثل في النقل فقط، وإن كان مؤشرًا عليه، بل قد يتعدى إلى مرحلة أعمق، تتمثل في تتبع المنهجية والنسج على منوالها، ونرى أن حقيقة التأثر والاهتمام منهجي بالأساس، وبنظرة سريعة على مؤلفات ومصنفات طلاب القاضي، نجد أن المشهورين منهم والذين اختصوا به، قد جرفهم تيار منهجية القاضي، وحاولوا في كثير من كتاباتهم تطبيق المنهج العياضي، فابن زرقون، وابن أبي الرجال، وابن القصير، كلهم حاول الاقتداء بالقاضي عياض في كتاباتهم وطريقة عرض موضوعاتها.

وللأسف الشديد، لم ينتشر منهج القاضي في شرح حديث أم زرع، وذلك لصعوبته، حيث يتطلب مخزونًا معرفيًّا شاملاً، وهو غير متاح إلا لأفراد من الناس، وليس للباحث سوى القول بأن القاضي أتعب من بعده، ولعل الزمان يجود بأمثاله، فيحيون ما اندرس من منهجيته.

المبحث الثالث: كيفية استفادة العلماء من شرح القاضي عياض

عودًا على ما ذُكر في المبحث السابق، ولبيان استفادة العلماء من شرح القاضي، موضوع هذه الدراسة، سنذكر جملة من النقول ما يظهر كيفية استفادة المؤلفين من جهد القاضي في شرح حديث أم زرع، لأن منهم من نقل أقواله لترجيح ما ذهب إليه، ومنهم من نقل عنه استشهادًا وتعزيزًا، ومنهم من نقل توضيحاته لمعاني الحديث، ومنهم من انتقده في مسائل، وعلى كل حال، يتبين من كثرة نقولهم حجم اهتمام المتقدمين بمؤلف القاضي، وإدراكهم لقيمته العلمية والفنية.

أما المعاصرون، فكل حسب اختصاصه قام بالبحث في مجاله، وحاولوا جاهدين الكشف عن عطاءات القاضي العلمية، فمن شرحه لحديث أم زرع، استخرجوا في مرحلة أولى إسهاماته العلمية، من خلال المباحث والمسائل التي بثها في طياته، فتعرفوا على القاضي الأديب، واللغوي، والنحوي، والفقيه، والمؤرخ، والبلاغي، والناقد، والمشارك في علم الاجتماع.

وفي مرحلة ثانية، تعرضوا لمنهجية القاضي التي تقوم على الشمولية والموسوعية، وترسخت بذلك نظرية وحدة العلوم في صورة عملية تطبيقية من خلال هذا الشرح.

وفي الأخير، خلصوا إلى أن القاضي، قد أسس لمنهجية جديدة، في التعامل مع النص النبوي، ويكون بالتالي قد فتح آفاق أخرى للباحثين، لم تكن حتى زمنه.

المطلب الأول: كيفية استفادة المتقدمين من شرح القاضي عياض

لقد انحصرت استفادة المتقدمين، في النقل خاصة، إما بغرض الاستشهاد المحض في خضم عرض أقوال أهل العلم، أو شرح معنى تفرد به القاضي وأجاد صياغته، أو بيان لفظة غريبة، أو ذكر قوله كمرجح لما ذهب إليه المصنف، ونادرًا من انتقد على القاضي قولاً أو راجعه فيه، وبعض المتقدمين، نقل الأقوال نسخًا كما هي بألفاظها دون تسميته أو الإشارة إليه. وسنذكر بعض تلك النقول تحت فصول أغراضها، على النحو المعتاد كالتالي:

النموذج الأول: الاستشهاد المحض

من أمثلة الاستشهاد المحض، ما ورد في التوضيح لشرح الجامع الصحيح[٦٨] لمؤلفه ابن الملقن الشافعي، حيث نقل كلام القاضي في تخريج الحديث الذي أورده في مبحث تفسير السند، بلفظه تقريبا، واكتفى به عن غيره و لم يحققه هو بنفسه. و لم نر التمثيل له لطوله، واستغنينا عن ذلك بتحديد موقعه في المصدر الأم.

النموذج الثاني: شرح المعنى

والمقصود أن أكثر الشراح ينقلون ما ترجَّح عند القاضي من معاني الحديث مخالفة لغيره، ويرون ترجيحها على غيرها، فيعتبرون فهم القاضي فيصلاً فيما ذهبوا إليه، ومثاله ما ورد في فتح الملهم عند شرح قول السابعة، ما نصه[٦٩]: "وقال عياض: ولا منافاة بين وصفها له بالعجز عند الجماع وبين وصفها بثقل الصدر فيه، لاحتمال تنزيله على حالتين كل منهما مذموم".

النموذج الثالث: شرح غريب الألفاظ

لقد سبق القاضي إلى شرح مفردات غريبة ذكرتها الروايات، وأنكرها أغلب الشراح قبله، ولكنها لقيت قبولاً عند المتأخرين وظهرت صحتها، ومنها شرحه لكلمة غياياء، وقد نقل عنه الإمام النووي في المنهاج، شرحه لهذه اللكلمة ورجحها بقوله[٧٠]: "وقال القاضي وغيره: "غياياء بالمعجمة صحيح، وهو مأخوذ من الغياية، وهي الظلمة وكل ما أظل الشخص، ومعناه لا يهتدي إلى مسلك".

النموذج الرابع: الترجيح

من خلال هذا الشرح، كان القاضي يرجح بين أقوال من سبقوه، وقد وافقه كثير ممّن جاء بعده فيما ذهب إليه، فكانوا يذكرون أقواله لتدعيم ما وافقوا فيه

---

[٦٨] ابن الملقن، **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**، ج٢٤، ص٥٦١.

[٦٩] تقي العثماني، **تكملة فتح الملهم بشرح صحيح الإمام مسلم**، ج٥، ص١٢٩.

[٧٠] النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، ج١٥، ص٢١٥.

القاضي، كابن حجر في فتح الباري، عندما تطرق، لقول "يلعبان من تحت خصرها برمانتين"، فقال[٧١]: "لكن رجح عياض تأويل الرمانتين بالنهدين، ...، وإن كان ما اختاره من أن المراد بالرمانة ثديها أولى؛ لأنه أدخل في وصف المرأة بصغر سنها".

النموذج الخامس: التعقيب

ككل عمل بشري، احتمالية الخطأ فيه واردة وطبيعية، وكما تعقَّب القاضي على سلفه من الشارحين، تعقبه من بعده، ومن أمثلته ما ذكره البدر العيني في عمدة القاري عند شرحه لقول أم زرع: "نعما ثريا"، فقال[٧٢]: "وقال عياض: النعم الإبل خاصة، وكذا قاله ابن بطال وابن التين، وقال غيرهم: النعم الإبل والبقر والغنم، قال تعالى: ﴿**وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةً وَفَرْشًا**﴾ [الأنعام:١٤٢] ، ثم قال: ﴿**ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ**﴾ [الأنعام:١٤٣] فذكر أنواع الماشية.

المطلب الثاني: كيفية استفادة المعاصرين من شرح القاضي عياض

لقد بذل ويبذل المعاصرون جهودًا جبارةً، تذكر فتشكر، لخدمة تراث القاضي عياض، توجت بنشر مؤلفاته والتعريف بها، إضافة إلى إقامة الندوات والمحاضرات حول القاضي عياض وجهوده العلمية المختلفة، وأبرزوا من خلال مقالاتهم ودراساتهم ما خفي من براعة القاضي ومشاركاته الفعالة في ضروب عديدة من الفنون، كما عرفوا الأجيال الجديدة بمكانته بين أهل العلم.

---

[٧١] ابن حجر، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، ج٩، ص١٨٣.

[٧٢] بدر الدين العيني، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، ج٢٠، ص٢٥١.

وقد خُص شرحه على حديث أم زرع بكل ما سبق، ومن خلال استقراء بسيط، يمكن تحديد المجهودات المبذولة للمعاصرين في الاستفادة منه في أربعة نماذج كالآتي:

النموذج الأول: التحقيق والتخريج

على غرار باقي مؤلفات القاضي عياض، تم تحقيق بغية الرائد[٧٣] وتخريجه ونشره، وهو كثير بين أيدي الناس، وإن كان عمل الفضلاء المذكورين سابقًا يعتريه النقص، فإنهم حازوا قصب السبق في العمل عليه وإظهاره للعيان، وكان لهم شرف المحاولة مشكورين.

وللعلم، قام بعض المتسلقين بتحقيق الكتاب ونشره، ولكن للأسف الشديد، يمكن اعتبار ما قاموا به في أحسن الأحوال، عملية نسخ ولصق فقط.

النموذج الثاني: الرسائل الجامعية

من الجهود الدالة على محاولات المعاصرين المتكررة للاستفادة من شرح القاضي لحديث أم زرع، قيام عدد محترم من الباحثين من خلال رسائل ماجستير ودكتوراه، بالغوص في هذا الشرح وسبر أغواره، وقد وُفقوا إلى حد بعيد في مساعيهم، ومهدوا الطريق لمن بعدهم، لزيادة الاستنتاج والبحث، واستخراج جواهره الفنية المبثوثة فيه.

---

[٧٣] القاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي، **بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد**، تحقيق: صلاح الدين الأدلبي، محمد الحسن أجانف، محمد عبد السلام الشرقاوي، (المملكة المغربية: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٩٥ه/ ١٩٧٥م).

ومن أمثلة ذلك، رسالة دكتوراه للباحث ياسر قاندمير، والمقدمة بكلية آداب جامعة اسطنبول، تحت عنوان (القاضي عياض وبغية الرائد فيما في حديث أم زرع من الفوائد)[٧٤].

وكذلك، رسالة ماجستير للباحث ادريس ساعي، والمقدمة بقسم اللغة والأدب العربي بجامعة قاصدي مرباح الجزائرية، تحت عنوان (النقد اللغوي والبلاغي عند القاضي عياض في كتابه بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد)[٧٥].

النموذج الثالث: عقد الندوات

لقد عُقدت عدة ندوات ومؤتمرات، عنوانها الرئيسي القاضي عياض وجهوده العلمية، ومن ضمنها كان التطرق لشرحه الموسوم بغية الرائد، وبيان ما فيه من إبداعات فنية، وخير مثال على ذلك دورة القاضي عياض التي انعقدت في المغرب الأقصى سنة ١٩٨١م.

النموذج الرابع: المنشورات

قامت بعض المجلات العلمية والجامعية، بنشر أعداد خاصة بالقاضي عياض وإسهاماته العلمية، أو بناحية خاصة من جهوده في فن من الفنون، وقد كان لشرحه على حديث أم زرع حضور مشهود، حيث اهتم بعض الباحثين بإبراز جوانب خاصة منه، كجهوده النقدية، والبلاغية، والنحوية، والأدبية، والحديثية، وغيرها، وكان لمجلة

---

[٧٤] ياشار قاندمير، **القاضي عياض وبغية الرائد فيما في حديث أم زرع من الفوائد**، (رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة إسطنبول، ١٩٧٧م).

[٧٥] ساعي إدريس، **النقد اللغوي والبلاغي عند القاضي عياض في كتابه بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد**، (رسالة ماجستير في اللغة والأدب العربي، تخصص نقد مغربي قديم، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ١٤٣٤ه/٢٠١٣م).

المناهل[٧٦]، ومجلة دعوة الحق[٧٧] الحظ الأوفر، كما قام بعض القائمين على المؤتمرات التي عقدت بشرف القاضي، بجمع المداخلات ونشرها في أعداد خاصة[٧٨].

هذا، ومن المجهودات المذكورة، تسمية بعض المؤسسات التعليمية باسم القاضي عياض تخليدًا لذكره، ورفعًا لمنار موروثه العلمي، ويكفي عقد المؤتمرات والندوات السنوية، في ذكراه، لتبقى هذه الشخصية الفذة ملهمة لباقي الأجيال.

المبحث الرابع: كيفية توظيف هذا الشرح في خدمة القضايا المعاصرة

لقد وُفق كثير من أذكياء الباحثين المعاصرين، لتوظيف شرح القاضي، في خدمة قضايا حينية، حيث استخرجوا إشارات خاطفة، ونكات دقيقة، كان القاضي قد تعرض لها خلال شرحه المذكور، وخاصة في باب القضايا الاجتماعية عامة والأسرية خاصة، حيث تمثل مادة الكتاب مرعى خصب لتوليد الأفكار، وقراءة النفس البشرية وتحليلها، وبناء صورة واضحة للعلاقة بين مكونات اللبنة الأساسية للمجتمع المدني.

ونظرًا، لأهمية الأسرة في بناء المجتمع الإنساني، فقد مثل هذا الحديث بمكونات نصه وإشاراته ورموزه ودلالاته، ذخيرة لعلماء التربية، والاجتماع، والنفس، للاستفادة منه، لأنه يمثل صور حية للنفوس البشرية، لا تتغير بمرور الأزمان والأعصار والأمصار، وهو من الأدلة القاطعة على صلاحية وصلوحية الإسلام الدائمة، فالبشر هم البشر، ذكورًا أو إناثًا، وهذه أحوال علاقاتهم على المستوى الفردي أو الثنائي، ومن ثمة تطفو نتيجة هذه العلاقة على سطح الحياة العملية الاجتماعية، ويكون أثرها

---

[٧٦] **مجلة المناهل**، عدد ١٩ (عدد خاص بالقاضي عياض)، السنة السابعة، (المغرب: إصدار وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية، ١٤٠١ه/١٩٨٠م).

[٧٧] **مجلة دعوة الحق**، عدد ٢١٣ ، (الرباط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٠١ه/١٩٨١م).

[٧٨] ندوة الإمام مالك إمام دار الهجرة، **دورة القاضي عياض**، (مراكش، ١٤٠١ه/١٩٨١م).

في تقدم المجتمعات والأمم والدول أو انحدارها نحو مستنقعات التخلف والفقر والجريمة.

كما لفت الحديث النظر، إلى مسألة غاية في الأهمية والخطورة، وهي التنبيه على أن المرأة كائن حي، له مشاعره وأحاسيسه، ويتأثر بالمقابل بما يصدر من شركائه المجتمعيين سلبًا وإيجابًا، حيث ظلت المرأة في المجتمعات الجاهلية، ذات الخصوصية الذكورية، تعيش على هامش الحياة، إلا أفرادًا وأعلامًا منهن، ولم يكن لها رأي، ولا حق تقرير المصير، فجاء الإسلام بشريعة حنيفية سمحة ليرفع عنها أغلال الجاهلية، وكان لحديث أم زرع وقعه وأثره الطيب، فإنه يمثل حديث نفس المرأة بصوت مرتفع.

أيضًا، بين الحديث صبر المرأة ومعاناتها، من أجل الإبقاء على أسرتها، والعمل على رأب صدعها لتبقى متماسكة، ولو كان ذلك على حساب مشاعرها وعواطفها، وأظهر كذلك، وفاء المرأة لزوجها وإخلاصها في حبها بقطع النظر عن الأمور المادية للزوج.

وبناءً على ما ذُكر، شمر الباحثون عن سواعد أفهامهم، واقتحموا لججه، ليُخرج لنا كل فريق على حسب تخصصه، قواعد وضوابط ومعادلات، تساهم بمجموعها في إكساب الإنسان فهما لنفسه ولمحيطه البشري، وكذلك طرق اجتناب كل العوائق والعوارض التي من شأنها تعكير صفو الحياة في جميع مستوياتها، سواءٌ الفردية أو الثنائية أو المجتمعية، وهو ما يؤدي بالنتيجة لحياة أفضل، آمنة ومعززة للإبداع الفكري والعلمي والعملي.

وسنحاول من خلال هذا المبحث، تحديد المجالات التي يمكن من خلالها توظيف شرح القاضي، في خدمة القضايا المعاصرة، كالآتي:

١- مجال القضاء:

لقد ذكر القاضي في شرحه كثيرًا من المسائل الفقهية، كالقسم بين الزوجات، وحدود العدالة، التي تنبني عليها، كثير من قضايا الحقوق، وعليه، نرى أهمية اطلاع القضاة على مضمونه، للاستعانة، بما جاء فيه من أحكام تطبيقًا، ولتوسيع دائرة اهتماماته، تنظيرًا وإصدارًا للأحكام، لمزيد حماية الأسرة، من العنف، وتعزيز وحدتها بتشريعات تحقق الأمن النفسي الذي يعتبر بلسما للمشكلات الزوجية.

٢- مجال الدعوة:

لقد ضمن القاضي شرحه، قواعد وأصول عامة، تتعلق بأفعال المكلفين العملية، كأحكام الغيبة، والتهنئة، وغيرها. وعلى الدعاة والعلماء فهم أصول تلك الأحكام وتقريبها لذهن العامة، وترغيبهم في تطبيقها والعمل بها، نفعًا لهم، ومحافظة على النسيج المجتمعي.

وكذلك، تطبيق ذلك على الواقع الافتراضي، ومواقع التواصل الاجتماعي، وبيان تلك الأحكام الفقهية، لاجتناب ما يجب، وهو ما يساعد في الحفاظ على أمن تلك المواقع، واستغلالها لخدمة القيم النبيلة ونشرها، وتعزيز الروابط الاجتماعية.

٣- مجال التربية:

رغم الاختلاف الواقع في تعريف التربية ومفهومها، قديمًا وحديثًا، إلا أن البحث، سيتناول هذا الجانب، من منظورين:

الأول ديني، حيث تمثل التربية أداةً لتحلية الإنسان بالفضائل وتخليته عن الرذائل، وهو ما يعرف بالتزكية عند أصحاب الديانات، أو بالتربية الاجتماعية حديثا.

والمنظور الثاني أخص من الأول، ويُعنى بتربية التعليم وما يلزم من أساليب بيداغوجية، وطرق مخرجات التعلم، واستراتيجيات تعليمية، تلبي حاجة الفرد والمجتمع.

وقد أشار القاضي من خلال شرحه إلى أن بعض النسوة ذممن أزواجهن، والبعض الآخر مدحن بعولتهن، بينما تردد بعضهن بين المدح والذم، وباستقراء النص، تبين أن هناك أخلاقًا وصفاتٍ استحقت الذم، وأخرى استحقت المدح.

وحيث إن التعليم بمفهوميه، ذو أقطاب ثنائية أو أكثر، ويتكون بالأساس من مُربٍّ ومتربٍّ، فكان لزامًا على جميع الأطراف مراعاة الأخلاق والصفات الممدوحة اكتسابًا وتعلمًا، لتنجح العملية التربوية، وتسهم في رقي المجتمع وازدهاره وتقدمه، وتحقيق الأمن والسلم الاجتماعي، والذي يعتبر الركيزة الأساسية، عند توفره، للإبداع بكل صوره وأشكاله.

٤- مجال الطب:

والمقصود بهذا المجال الطب النفسي تحديدًا، وقد أسهب القاضي من ذكر ما يشير إليه، فقال عند شرح قول الثانية: "متعقد النفس"[٧٩]، وفي شرح قول الثالثة، أشار إلى: "علاقة الحب"[٨٠]، أما في شرح قول الرابعة فذكر: "اعتدال حاله وسلامة باطنه"[٨١]، في عبارات أخرى كثيرة، وهذا دليل واضح لنباهة القاضي، فكم من مستور الظاهر رديء الباطن، والعكس بالعكس، ومثل هذه الأمراض تُؤَثر سلبًا بكل تأكيد على المنظومة البشرية، ويقصد بذلك أن المصاب بأحد هذه الأمراض يضر نفسه، ويتعدى الضرر لغيره، ليظهر فيما بعد بصور وأشكال مختلفة، من الغرور

---

[٧٩] القاضي عياض، **بغية الرائد لما تضمن حديث أم زرع من الفوائد**، ص٢٦.

[٨٠] المصدر نفسه، ص٢٨.

[٨١] نفسه.

والفوقية الذاتية، لينتقل كلما سنحت الفرصة إلى أفعال عدوانية، تبدأ من التنمر وتنتهي بإراقة الدماء.

وعلى المتخصصين إدراك ذلك منذ مراحله الأولى، حتى لا تتسع الرقعة على الراقع، ويمكن إحاطة الأشخاص المصابين بالرعاية والتوعية اللازمين.

هذه أهم المجالات العلمية والعملية، التي يمكن من خلالها لشرح القاضي، أن يكون مصدر إلهام للقائمين عليها، وأما ما يمكن ذكره من باقي المجالات فقد رأينا أنه لا داعي لذكرها؛ لأنها بالضرورة ترجع لهذه الأصول الأربعة.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة استطاع البحث التوصل إلى نتائج أهمها ما يلي:

١. لقد انحصرت استفادة المتقدمين من شرح القاضي عياض لحديث أم زرع في النقل خاصة، إما بغرض الاستشهاد المحض في خضم عرض أقوال أهل العلم، أو شرح معنى تفرد به القاضي وأجاد صياغته، أو بيان لفظة غريبة، أو ذكر قوله كمرجح لما ذهب إليه المصنف، ونادرًا من انتقد على القاضي قولاً أو راجعه فيه.

٢. أما المعاصرون استخرجوا في مرحلة أولى إسهاماته العلمية، من خلال المباحث والمسائل التي بثها في طياته، فتعرفوا على القاضي الأديب، واللغوي، والنحوي، والفقيه، والمؤرخ، والبلاغي، والناقد، والمشارك في علم الاجتماع. وفي مرحلة ثانية، تعرضوا لمنهجية القاضي التي تقوم على الشمولية والموسوعية، وترسخت بذلك نظرية وحدة العلوم في صورة عملية تطبيقية من خلال هذا الشرح. وفي الأخير، خلصوا إلى أن القاضي، قد أسس لمنهجية جديدة، في التعامل مع النص النبوي، ويكون بالتالي قد فتح آفاق أخرى للباحثين، لم تكن حتى زمنه.

٣. اشتمل شرح القاضي عياض على قواعد وضوابط ومعادلات، تساهم بمجموعها في إكساب الإنسان فهما لنفسه ولمحيطه البشري، وكذلك طرق اجتناب كل العوائق والعوارض التي من شأنها تعكير صفو الحياة في جميع مستوياتها، سواءٌ الفردية أو الثنائية أو المجتمعية، وهو ما يؤدي بالنتيجة لحياة أفضل، آمنة ومعززة للإبداع الفكري والعلمي والعملي.

٤. يمكن توظيف شرح القاضي عياض على الواقع الافتراضي، ومواقع التواصل الاجتماعي، وبيان تلك الأحكام الفقهية، لاجتناب ما يجب، وهو ما يساعد في الحفاظ على أمن تلك المواقع، واستغلالها لخدمة القيم النبيلة ونشرها، وتعزيز الروابط الاجتماعية.

المصادر والمراجع

ʻAbd Allāh Ṭayyib, *Al-Qāḍī ʻIyāḍ al-nāqid***,** Magǎllaẗ al-Manāhil. Vol 19. pp. 199. 1980.

Abū al-Faraj Qudāmah ibn Jaʻfar ibn Qudāmah Ibn jaʻfar, *Naqd al-shiʻr*. Bayrūt, Lubnān: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah. pp: 162. (n.d)

Al- Qiṭṭī, ʻAlī b. Yūsuf. *In Inbāh al-ruwāt ʻalā anbāh al-nuḥāt*. Al-Qāhira: Dār al-fikr al-ʻArabī. 1st edition. Part 2. pp: 363. 1986.

Al-Bayhaqī, Aḥmad ibn al-Ḥusayn. *Al-Sunan al-kubrá*. Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʿilmīya. 2002. Part 8. pp: 246.

Al-Haraoui, Abū ʻUbayd al-Qāsim ibn Sallām, *Gharib-ul-hadith*. Ḥaydarābād al-Dakkan: Maṭbaʻat Majlis Dāʾirat al-Maʻārif al-ʻUthmānīyah bi-Ḥaydarābād al-Dakkan al-Hind. Part 2. pp: 286. 1964.

al-Ḥaṭṭāb al-Ruʻaynī, Shams al-Dīn Abū ʻAbd Allāh Muḥammad ibn Muḥammad ibn ʻAbd al-Raḥmān, *Mawāhib al-jalīl li-sharḥ mukhtaṣar*

Khalīl. Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʿilmīya. 1st edition. Part 5. pp: 257. 1995.

Āmidī, al-Ḥasan ibn Bishr. *Al-muwāzanah bayna Abī Tammām wa-al-Buḥturī.* Al-Qāhirah: Dār al-Maʿārif. 4th edition. Part 1. pp: 292/291. 1994.

Badr al-Dīn Abī al-Thanāʾ Maḥmūd ibn Aḥmad ibn Mūsá al-'Aynatābī, *'Umdat al-qārī sharḥ ṣaḥīḥ al-Bukhārī*. Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʿilmīya. 1st edition. pp: 174/168. 2001.

Baṣrī, ʿAlī ibn Ḥamzah. *Al-tanbīhāt*. Al-Qāhirah: Dār al-Maʿārif. 3rd edition. pp: 97. 1986.

Farāhīdī, Abū 'Abd al-Raḥmān al-Khalīl ibn Aḥmad ibn 'Amr al-Azdī. *Kitāb al-'ayn*. Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʿilmīya, 1st edition. Part 4. 2002.

Ghālī, Balqāsim, *Min aʿlām al-Zaytūnah: Shaykh al-Jāmiʿ al-Aʿẓam Muḥammad al-Ṭāhir ibn ʿĀshūr: ḥayātuhu wa-āthāruh*. Bayrūt: Dār Ibn Ḥazm. 1st edition. pp: 69. 1996.

Gharnāṭī, Muḥammad ibn Aḥmad, *Rafʿ al-ḥujub al-mastūrah ʿan maḥāsin al-maqsūrah*. al-Rabāṭ: Maṭbaʿat Faḍālah. Part 1. pp: 172. 1997.

Ḥātimī, Abū ʿAlī Muḥammad ibn al-Ḥasan. *Ḥilyat al-muḥāḍarah fī ṣināʿat al-shiʿr*. Baghdad: Dār al-Rashīd lil-Nashr. Part 1. pp: 142. 1979.

Ḥillī, Ṣafī al-Dīn ʿAbd al-ʿAzīz ibn Sarāyā, *al-kāfiyah al-badīʿīyah*. Bairūt: Dār Ṣadir. 2nd edition. pp: 344. 1992.

Ibn Abī al-Iṣbaʿ, ʿAbd al-ʿAẓīm ibn ʿAbd al-Waḥid, *Taḥrīr al-taḥbīr fī ṣināʿat al-shiʿr wa-al-nathr wa-bayān iʿjāz al-Qurān*. al-Qāhirah: al-Majlis al-Aʿlá lil-Shuʾūn al-ʿArabīyah, Lajnat Iḥyāʾ al-Turāth al-Islāmī. pp: 90.

Ibn al-Mulaqqin, ʿUmar ibn ʿAlī, *al-Tawḍīḥ li-sharḥ al-Jāmiʿ al-ṣaḥīḥ,* Qatar: Wizārat al-Awqāf wa-al-Shuʾūn al-Islāmīyah. 1st edition. Part 24. pp: 608/558. 2008.

Ibn Durayd, Abū Bakr Muḥammad ibn al-Ḥasan ibn Durayd al-Baṣrī. *Jamharat al-lughah*. Bayrūt: Dār al-'Ilm li-al-Malāyīn. 1st edition. Part 1. pp: 362.1987.

Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn 'Alī al-'Asqalānī, *Fatḥ al-bārī bi-sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*. 1st edition. pp: 164/183. 2001.

Ibn 'Īsá Tirmidhī, Muḥammad. *Al-Shamā'il al-Muḥammadīyah*. Bayrūt: Dār al-ḥadīth. 3rd edition, pp: 120. 1988.

Ibn Qurqūl, Ibrāhīm ibn Yūsuf, *Maṭālī' al-anwār 'alá Ṣiḥaḥ al-āthār fī fatḥ mā istaghlaqa min kitāb al-Muwaṭṭa' wa-kitāb Muslim wa-kitāb al-Bukhārī*. Qatar: Wizārat al-Awqāf wa-al-Shu'ūn al-Islāmīyah. 1st edition. Part 5. pp: 33. 2012.

'Iyāḍ ibn Mūsá, *Ikmāl al-mu'allim bi-fawā'id Ṣaḥīḥ Muslim*. Al-Iskandarīyah. Dār al-Wafā' li-Dunyā al-Ṭibā'ah wa-al-Nashr. Part 7. pp: 456. 1998.

'Iyāḍ ibn Mūsá. *Bughyat al-rā'id fī-mā fī ḥadīth Umm Zar' min al-fawā'id*. Makḥṭuṭ Amaktabah Al-Waṭanīyah. Tūnes, no: 1409.

'Iyāḍ ibn Mūsá. *Bughyat al-rā'id fī-mā fī ḥadīth Umm Zar' min al-fawā'id*. Makḥṭuṭ Amaktabah Al-Waṭanīyah. Rabat: Wizārat al-Awqāf wa-al-Shu'ūn al-Islāmīyah. 1975.

Jurjānī, 'Abd al-Qāhir ibn 'Abd al-Raḥmān, *Dalā'il al-i'jāz*. al-Qāhirah: Maktabat al-Khānjī. 5th edition. pp: 391. 2004.

Kandemir, M. Yaşar, *Al-Qāḍī 'Iyāḍ* wa-*Bughyat al-rā'id fī-mā fī ḥadīth Umm Zar' min al-fawā'id.* (Doctoral Thesis, college of Literature) Istanbul, Turkey: Istanbul University, 1977.

Khafājī, 'Abd Allāh ibn Muḥammad, *Sirr al-faṣāḥah*. al-Qāhirah: Maktabat al-Khānjī. 1st edition. pp: 189.

Kirmānī, Muḥammad ibn Yūsuf, *al-Kawākib al-darārī fī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*. Bayrūt, Lubnān : Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī. 2nd edition. Part 19. pp: 138. 1981.

Majallat Da'wat al-ḥaqq. Al-Rabaṭ: Al-Mamlakah al-Maghribīyah, Wizārat al-Awqaf wa-al-Shu'ūn al-Islāmīyah. Vol 213. 1401AH/1981AD.

Majlisī, Muḥammad bin Muḥammad Salīm, *Lawāmi' al-durar fī hatk astār al-Mukhtaṣar,* Nawākshuṭ, Mūrītāniyā : Dār al-Riḍwān. 1st edition. Part 6. pp: 615. 2015.

Muḥammad Taqī 'Usmānī, *Takmilah Fath al-Mulhim bi Sharh Sahih al-Imam Muslim.* Bayrūt, Lubnān: Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī. 1st edition. Part 5. pp: 124/136. 1996.

Muḥyī al-Dīn Abū Zakariyā yaḥyá ibn Sharaf al-Nawawī, *al-Minhāj sharḥ Ṣaḥīḥ Muslim ibn al-Ḥajjāj*, 1st edition. Part 15. pp: 212/222. 1929.

Mūsá Shāhīn Lāshīn, *Fatḥ al-mun'im fī sharḥ Ṣaḥīḥ Muslim.* al-Qahirah: Dar al-Shuruq. 1st edition. Part 9. pp: 392/410. 2002.

Muslim, ibn al-Ḥajjāj al-Qushayrī. *Ṣaḥīḥ Muslim*.

Nadwat al-Imām Mālik, Imām Dār al-Hijrah, *Dawrat al-Qāḍī 'Iyāḍ.* Marrākush, 13-14-15 Jumādá al-Ūlá 1401, 20-21-22 Mārs 1981.

Naysābūrī, Maḥmūd ibn Abī al-Ḥasan, *Ījāz al-bayān 'an ma'ānī al-Qur'ān*. Bayrūt, Lubnān: Dār al-Gharb al-Islāmī. 1st edition. Part 1. pp: 71/373. 1995.

Qasṭallānī, Aḥmad ibn Muḥammad, *Irshād al-sārī ilá sharḥ Ṣaḥīh al-Bukhārī.* Miṣr : Maṭba'at Būlāq. 6th edition. Part 8. pp: 91/79. 1305AH.

Qurṭubī, Aḥmad ibn 'Umar, *al-Mufhim li-mā ashkala min Talkhīṣ Ṣaḥīḥ Muslim*. Dimashq ; Bayrūt: Dār ibn Kathīr. 1st edition. Part 6. pp: 333/350. 1996.

Riahi Mohamed Kais, Mohammed Abullais Shamsuddin Mohammed Yaqub, and Mohammed Farid Ali. "Al-Qāḍī 'Iyāḍ and His Method in Studying the Noble Hadith: 'A Book With Bughyah Al-Ra'id Lima Tadammanahu Hadith Ummi Zar' Min Al-Fawa'id The Pioneer Endeavour for Benefits in Ummi Zar's Report': As an Example". *Al-*

Hikmah: International Journal of Islamic Studies and Human Sciences 4 (4):321-339.

Saîî, Idrīs, *al-naqd al-lughawī wa-al-balāghī ʻinda Al-Qāḍī ʻIyāḍ fī kitābihi Bughyat al-rāid fī-mā fī ḥadīth Umm Zarʻ min al-fawāid.* (Master's thesis in Arabic language and Literature, specializing in ancient Moroccan criticism) Ouargla, Algeria: Kasdi Merbah University. 1434AH / 2013AD.

Ṣaqr, Aḥmad al-Sayyid, *Muqaddimat Taḥqīq kitab al-ilmā*ʻ. Tūnis: al-Maktabah al-ʻAtīqah. 1st edition. pp: 20. 1970.

Sībawayh, ʻAmr ibn ʻUthmān. *Al-Kitāb*. Al-Qāhirah: Maktabat al-Khānjī. 3rd edition. Part 3. pp: 568. 1988.

Ṭayyib, ʻAbd Allāh, *Madḥ al-Rasūl ṣallá Allāh ʻalayhi wa-sallam: mustall min al-murshid ilá fahm ashʻār al-ʻArab wa-ṣinā*ʻatihā. Salmiya, Kuwait : Dar al-Athar al-Islamiyyah. 2nd edition. Part 3. pp: 476. 1989.

Thaʻālibī, ʻAbd al-Malik ibn Muḥammad, *Yatīmat al-dahr fī maḥāsin ahl al-ʻaṣr.* Bayrūt, Lubnān: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah. 1st edition. Part 4. pp: 345. 1983.